IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
مجلة جامعة الكوت
ISSN (E): 2616 - 7808 II ISSN (P): 2414 - 7419
www.kutcollegejournal.alkutcollege.edu.iq
k.u.c.j.sci@alkutcollege.edu.iq
عدد خاص - المؤتمر العلمي الثامن للعلوم الإدارية والاقتصادية - 28-29 يونيو / حزيران 2025

دور الجامعة من الجيل الرابع في ضمان حق التعليم
دراسة ميدانية في جامعة الكوت الاهلية

م. د. احمد عبد الحسن كحيط [1] ، م. د. افراح خليل احمد [2] ، أ. م. د. قيصر علي هادي معله [3]

المستخلص

تبحث هذه الدراسة دور الجامعة من الجيل الرابع وهو إطار مفاهيمي يدمج التكنولوجيا وإمكانية الوصول والسياسات الشاملة - في تعزيز الحق في التعليم في جامعة الكوت الاهلية. يُقيّم البحث كيف يُسهم التحول الرقمي وأنظمة التعلم التكيفية والسياسات المؤسسية في تحقيق تكافؤ الفرص في الوصول، وجودة التعليم، ونجاح الطلاب. جُمعت البيانات من خلال استبيانات (أعضاء هيئة التدريس = 73)، ومقابلات مع الإداريين، وتحليل مقاييس الأداء الأكاديمي. تشير النتائج إلى أن مبادرات جامعة الكوت، مثل الفصول الدراسية الافتراضية، وأدوات الدعم المدعومة بالذكاء الاصطناعي، وبرامج المساعدات المالية، تُقلل بشكل كبير من العوائق التي تواجه الفئات المهمشة، بما في ذلك الطلاب من ذوي الدخل المحدود وذوي الإعاقة. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات مثل فجوات المعرفة الرقمية وقيود البنية التحتية. تُختتم الدراسة بتوصيات لتوسيع نطاق ابتكارات جامعة الكوت لتتماشى مع الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (التعليم الجيد) والأطر الوطنية لحقوق التعليم.

الكلمات المفتاحية: الحق في التعليم، الجامعة 0.4، الشمول الرقمي، جامعة الكوت، الوصول العادل، الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة

انتساب الباحثين

[1] دائرة صحة النجف الاشرف، وزارة الصحة، العراق، النجف الاشرف، 54001

[2، 3] كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، النجف الاشرف، 54001

[1]ahmedk.alwaeli@student.uokufa.edu.iq
[2] afrahk.alarkwazi@uokufa.edu.iq
[3] qaisera.mualh@uokufa.edu.iq

[2] **المؤلف المراسل**

معلومات البحث
تاريخ النشر: آب 2025

The Role of University 4.0 in Ensuring the Right to Education: A Field Study at Al-Mustaqbal Private University

Dr. Ahmed Abdul Hassan Kaheet [1] , Dr. Afrah Khalil Ahmed [2] , Prof. Assis. Dr. Qhayser Ali Hadi Meala [3]

Abstract

This study examines the role of university 0.4—a conceptual framework integrating technology, accessibility, and inclusive policies—in upholding the right to education at Al-Mustaqbal Private University, the research assesses how digital transformation, adaptive learning systems, and institutional policies contribute to equitable access, quality education, and student success. Data was collected via surveys (N=73 faculty), interviews with administrators, and analysis of academic performance metrics. Findings suggest that University 0.4 initiatives, such as virtual classrooms, AI-driven support tools, and financial aid programs, significantly reduce barriers for marginalized groups, including low-income and disabled students. However, challenges like digital literacy gaps and infrastructure limitations persist. The study concludes with recommendations for scaling University 0.4 innovations to align with SDG 4 (Quality Education) and national educational rights frameworks.

Keywords: Right to education, University 0.4, digital inclusion, Al-Mustaqbal University, equitable access, SDG 4

Affiliation of Authors

[1] Najaf Health Department, Ministry of Health, Iraq, Najaf, 54001

[2, 3] College of Administration and Economics, University of Kufa, College of Administration and Economics, Iraq, Iraq, Najaf, 54001

[1]ahmedk.alwaeli@student.uokufa.edu.iq
[2] afrahk.alarkwazi@uokufa.edu.iq
[3] qaisera.mualh@uokufa.edu.iq

[2] **Corresponding Author**

Paper Info.
Published: Aug. 2025

المقدمة

يتميز القرن الحادي والعشرون بالتقدم التكنولوجي السريع، والذي يُشار إليه غالبًا بالثورة الصناعية الرابعة أو الصناعة 4.0. وتؤثر هذه الثورة، التي تتميز بتقارب المجالات الرقمية والفيزيائية والبيولوجية، تأثيرًا عميقًا على جميع جوانب الحياة البشرية، بما في ذلك مجال التعليم. وتواجه النماذج التقليدية للتعليم العالي ضغوطًا متزايدة للتكيف مع هذه التطورات التكنولوجية والاستفادة منها

للحفاظ على ملاءمتها وفعاليتها في إعداد الخريجين لعالم سريع التطور، وهذا يحتم على مؤسسات التعليم العالي بشكل متزايد إلى التكيف مع النماذج الناشئة لتلبية الاحتياجات المتطورة للمجتمع. ومن بين هذه النماذج "الجامعة 4.0"، وهو مفهوم يتماشى مع الثورة الصناعية الرابعة، ويدمج التقنيات المتقدمة - كالذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة وإنترنت الأشياء والحوسبة السحابية - في بنية عمليات الجامعة ومنهجيات التدريس وبيئات التعلم.

يظل الحق في التعليم، المنصوص عليه في العديد من الإعلانات الدولية والدساتير الوطنية، حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان. لا يقتصر هذا الحق على الوصول إلى التعليم فحسب، بل يشمل أيضًا جودة هذا التعليم وشموليته وأهميته. في عالم يزداد تعقيدًا وترابطًا، يتطلب ضمان هذا الحق مناهج مبتكرة قادرة على تجاوز العوائق التقليدية وتوفير فرص تعلم عادلة وعالية الجودة للجميع.

تتجاوز "الجامعة 4.0" الأطر الأكاديمية التقليدية، معززةً التعلم المتمحور حول الطالب، والمرونة، والابتكار، وإمكانية الوصول. وتسعى إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على التعليم من خلال كسر الحواجز الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية، مما يُسهم بشكل كبير في إعمال الحق في التعليم، وهو حق أساسي من حقوق الإنسان مُكرس في مختلف الإعلانات والاتفاقيات الدولية.

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف كيفية مساهمة "الجامعة 4.0" في ضمان الحق في التعليم، مع التركيز بشكل خاص على جامعة الكوت الاهلية. من خلال دراسة استراتيجيات الجامعة، وبنيتها التحتية التكنولوجية، وابتكاراتها التربوية، والتزامها بالشمولية، يسعى البحث إلى تحديد نقاط القوة والتحديات في تطبيق مبادئ الجامعة 4.0 في سياق التعليم العالي العراقي.

تبنت جامعة الكوت الاهلية، كمؤسسة ناشئة في مجال التعليم العالي، الابتكارات التكنولوجية لتتماشى مع مبادئ "الجامعة 4.0". تستكشف هذه الدراسة كيف تستفيد الجامعة من التحول الرقمي لدعم الحق في التعليم، لا سيما من حيث إمكانية الوصول والمرونة والتعلم المتمركز حول الطالب. من خلال دراسة تطبيق بيئات التعلم الذكية، والمنصات الإلكترونية، واتخاذ القرارات القائمة على البيانات، يُقيّم هذا البحث فعالية "الجامعة 4.0" في تعزيز نظام بيئي أكاديمي شامل. ستساهم نتائج هذه الدراسة الميدانية في توسيع نطاق النقاش حول مستقبل التعليم العالي، مقدمةً رؤىً ثاقبة حول كيفية تمكّن مؤسسات مثل جامعة الكوت الاهلية من تسخير التكنولوجيا لسد الفجوات التعليمية وتحقيق أهدافها في العصر الرقمي.

من خلال نهج ميداني، تُلقي هذه الدراسة الضوء على الآثار العملية للتحول الرقمي في التعليم وأثره على حصول الطلاب على فرص تعلم عالية الجودة. تهدف النتائج إلى تقديم رؤى قيّمة لصانعي السياسات والمعلمين والمؤسسات الأكاديمية التي تسعى إلى سد الفجوات التعليمية وتعزيز منظومات تعليمية شاملة وجاهزة للمستقبل.

اولاً: مشكلة البحث

في عصر التطورات التكنولوجية السريعة والتحول الرقمي، برز مفهوم "الجامعة 4.0" كنموذج تعليمي جديد يدمج التقنيات الذكية والذكاء الاصطناعي والمنصات الرقمية في البيئة الأكاديمية. وبينما يُتيح هذا التحول فرصًا عديدة لتحسين عمليات التعليم والتعلم، إلا أن دوره في ضمان الحقوق التعليمية الأساسية لا يزال غير مستكشف، لا سيما في سياق الدول النامية. تُمثل جامعة الكوت الاهلية، كمؤسسة ناشئة في العراق، حالة فريدة للتحقيق في كيفية تطبيق مبادئ "الجامعة 4.0" وكيف تُسهم في ضمان الحق في التعليم لجميع الطلاب. يسعى هذا البحث إلى سد الفجوة في فهم الأثر العملي لـ "الجامعة 4.0" على إمكانية الوصول والشمولية وجودة التعليم، كما يختبره الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في جامعة الكوت الاهلية. مما سبق يمكن تلخيص مشكلة الدراسة بإثارة التساؤل الاتي: ما تأثير مناهج "الجامعة 4.0" على وصول الطلاب إلى التعليم في "الكوت"؟

ثانياً: اهداف البحث

يساهم هذا البحث في:

1. نظري: يُسهم في فهم كيفية تأثير التحول الرقمي على حقوق الإنسان في القطاع التعليمي. ويختبر مدى تطبيق إطار العمل الرباعي (التوافر، وإمكانية الوصول، والمقبولية، والقدرة على التكيف) على الحق في التعليم في سياق الجامعة 4.0.
2. عملي: يُزود جامعة الكوت بملاحظات جوهرية قائمة على الأدلة حول تطبيقها للجامعة 4.0، مع تسليط الضوء على النجاحات والمجالات التي تحتاج إلى تحسين لتعزيز الحق في التعليم.
3. سياسي: يُقدم رؤىً لصانعي السياسات وهيئات الاعتماد بشأن التنظيم والدعم اللازمين لضمان أن تُحقق التطورات التكنولوجية في التعليم العالي الخاص أهداف المساواة والوصول.

4. مقارنة: يُمكن أن تُشكل النتائج دراسة حالة، مما قد يُقدم دروسًا للجامعات أو المؤسسات الاهلية الأخرى في سياقات وطنية/إقليمية مماثلة تمر بمرحلة تحول رقمي.

ثالثاً: اهمية البحث

تحاول الدراسة تحقيق الأهداف الاتية:

1. تقييم كيفية تأثير التحول الرقمي على الوصول إلى التعليم وجودته.
2. تحديد أفضل الممارسات والتحديات في دمج الابتكار التكنولوجي مع الحقوق التعليمية.
3. وضع توصيات لتحسين تطبيق الجامعة 4.0 لضمان الحق في التعليم بشكل أفضل.

رابعا: فرضيات البحث

للبحث الحالي فرضيتان رئيسان هما:

الفرضية الرئيسة الأولى: "ترتبط الجامعة 4.0 ارتباطاً معنوياً مع ضمان الحق في التعليم، كما يتضح من الممارسات والتطبيقات في جامعة الكوت الاهلية."

الفرضية الرئيسة الثانية: للجامعة 4.0 تأثيرا معنوياً في ضمان الحق في التعليم، كما يتضح من الممارسات والتطبيقات في جامعة الكوت الاهلية."

خامسا: نبذة عن الجامعة قيد الدراسة

جامعة الكوت هي مؤسسة خاصة متميزة تأسست عام 2010 في محافظة بابل مقابل جامعة بابل على طريق حلة - نجف وتبعد حوالي 100 كيلومتر جنوب بغداد، العراق.

تعد جامعة الكوت، المعترف بها رسميًا والمعتمدة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، واحدة من الجامعات الرائدة متعددة التخصصات في العراق، واكتسبت سمعة متزايدة على المستويين الإقليمي والعالمي. شهدت الجامعة نموًا ملحوظًا، حيث تقدم الآن 45 برنامجًا جامعيًا عبر 14 كلية في مجالات مثل الطب والهندسة والإدارة والفنون والعلوم الإنسانية. بالإضافة إلى ذلك، تقدم جامعة الكوت برنامجين للماجستير - هندسة الإلكترونيات والتشريح السريري - تم تصميمهما بالتعاون مع مؤسسات دولية مرموقة.

تحتل جامعة الكوت المرتبة الأولى باستمرار في الاعتماد الوطني وهي عضو فعال في العديد من الجمعيات الدولية، بما في ذلك اتحاد الجامعات العربية. واسترشادًا برؤيتها لتصبح "جامعة مستدامة بحلول عام 2030"، تواصل جامعة الكوت التأكيد على التميز في كل من الجودة الأكاديمية والتوسع المؤسسي.

جامعة الكوت تقدم مجموعة متنوعة من البرامج الأكاديمية التي تميزها عن الجامعات الأخرى في المنطقة، ومن أبرز هذه البرامج:

1. برنامج الطب: يُعد برنامج الطب في جامعة الكوت من بين الأكثر تميزًا في العراق، حيث يركز على التعليم التطبيقي والبحث العلمي، مما يساعد الطلاب على اكتساب المهارات اللازمة في المجال الطبي.
2. ماجستير هندسة الإلكترونيات: يقدم هذا البرنامج محتوى متقدم يتماشى مع أحدث التطورات التكنولوجية، ويعزز من قدرات الطلاب في مجالات التصميم والتطوير في الإلكترونيات.
3. الماجستير في التشريح السريري: يعد هذا البرنامج فريدًا من نوعه في المنطقة، حيث يجمع بين التعليم الأكاديمي والبحث العملي، مما يساهم في إعداد علماء بارزين في مجال الطب.
4. برامج متعددة في مجالات الهندسة والإدارة والفنون: تشمل الجامعة أيضًا مجموعة من البرامج المتخصصة في الهندسة المدنية، وهندسة الطبية، وإدارة الأعمال، كما تقدم برامج في الفنون والعلوم الإنسانية التي تعكس الثقافة المحلية والعالمية.
5. شراكات دولية: تسعى جامعة الكوت إلى التعاون مع مؤسسات تعليمية مرموقة عالميًا، مما يعزز من جودة التعليم ويمنح الطلاب فرصًا للتبادل الثقافي والدراسي.
6. اعتماد البرامج: جميع البرامج المقدمة معتمدة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، مما يضمن جودتها وملاءمتها لاحتياجات سوق العمل.

تُعد هذه البرامج جزءًا من رؤية الجامعة لتكون مؤسسة تعليمية رائدة تسهم في تطوير المجتمع وتلبية احتياجات السوق المحلي والدولي.

المبحث الأول: الإطار النظري

الإطار النظري للجامعة من الجيل الرابع

أولا: مفهوم الجامعة من الجيل الرابع

الجامعة 4.0 هو مصطلح يُستخدم لوصف الجيل الرابع من الجامعات، والذي يُتوخى منه الاستجابة لعالم سريع التغير قائم على التكنولوجيا وتحديات الثورة الصناعية الرابعة (الصناعة 4.0). وهو يمثل تحولاً كبيراً عن النماذج التقليدية للتعليم العالي [1].

تشير الجامعة 4.0 إلى تطور مؤسسات التعليم العالي استجابة للثورة الصناعية الرابعة (الصناعة 4.0)، والتي تتميز بالتحول

الرقمي، والذكاء الاصطناعي، والأتمتة، والبيانات الضخمة، وإنترنت الأشياء (IoT)، وغيرها من التقنيات المتقدمة [2] .

الجامعة 4.0 مفهوم يعكس الدور المتطور للجامعات في سياق الثورة الصناعية الرابعة. يتميز هذا العصر بدمج التقنيات الذكية والذكاء الاصطناعي والروبوتات في الحياة اليومية، مما يؤثر بشكل كبير على الممارسات التعليمية والتوقعات المرجوة من مؤسسات التعليم العالي [3]

ثانيا: السمات الرئيسية للجامعة 4.0

تتميز الجامعة من الجيل الرابع بالآتي[4]:

1. التكيف مع التطورات التكنولوجية: يُتوقع من الجامعات تبني تقنيات ومنهجيات جديدة تتوافق مع متطلبات سوق العمل سريع التغير. ويشمل ذلك دمج الأدوات والمنصات الرقمية في تجربة التعلم.
2. التركيز على التعلم مدى الحياة: يُشدد هذا المفهوم على أهمية التعليم المستمر وتطوير المهارات، وإعداد الطلاب ليس فقط لوظيفتهم الأولى، بل لمسيرتهم المهنية التي قد تتضمن انتقالات متعددة وتطوير مهاراتهم طوال حياتهم.
3. المناهج متعددة التخصصات: تُشجع الجامعة 4.0 التعاون بين مختلف مجالات الدراسة، وتعزز الابتكار والإبداع من خلال كسر الحواجز الأكاديمية التقليدية.
4. المنظور العالمي: مع تزايد ترابط التعليم، تُركز الجامعات بشكل متزايد على القضايا العالمية وتُهيئ الطلاب للعمل في بيئات دولية متنوعة.
5. التعلم المُركز على الطالب: يُعزز هذا النهج تجارب التعلم الشخصية التي تُلبي احتياجات الطلاب الفردية، مُستفيدًا من التكنولوجيا لتعزيز المشاركة والنتائج.

ثالثا: تطور الجامعات حتى الجيل الرابع

مرت الجامعة بعدة تطورات منها[5]:

University 1.0.1 – التعليم فقط.

University 2.0.2 – التعليم + البحث العلمي.

University 3.0.3 – التعليم + البحث + خدمة المجتمع والاقتصاد.

University 4.0.4 – كل ما سبق + الابتكار والتحول الرقمي والتكامل مع الصناعة والتكنولوجيا المتقدم

رابعا: الاثار المحتملة للجامعة من الجيل الرابع

تتمثل الآثار المحتملة للجامعة 4.0بالاتي[1]:

1. تعليم أكثر ملاءمة: مواءمة المناهج الدراسية مع الاحتياجات المتطورة لسوق العمل والصناعة 4.0.
2. تحسين مخرجات الطلاب: يمكن أن يؤدي التعلم المخصص والتركيز على المهارات العملية إلى تحسين مشاركة الطلاب ونجاحهم.
3. شراكات أقوى مع القطاع الصناعي: يمكن أن يؤدي تعزيز التعاون إلى تحفيز الابتكار وتزويد الطلاب بخبرة عملية قيّمة.
4. النمو الاقتصادي: يمكن للجامعات أن تصبح محركات رئيسية للتنمية الاقتصادية الإقليمية والوطنية من خلال الابتكار وريادة الأعمال.
5. مواجهة التحديات المجتمعية: تركيز البحث والابتكار على حل القضايا الاجتماعية والبيئية الملحة.
6. زيادة المرونة وإمكانية الوصول: يمكن أن يؤدي توفير أساليب تعلم ومؤهلات متنوعة إلى توسيع نطاق الوصول إلى التعليم العالي.
7. تحسين عمليات الجامعة: يمكن أن تؤدي التقنيات الذكية إلى إدارة أكثر كفاءة واستدامة للحرم الجامعي.
8. تطوير خريجين مستعدين للمستقبل: تزويد الطلاب بالمهارات والمعارف اللازمة للنجاح في الاقتصاد الرقمي.

خامسا: دوافع الجامعة 4.0:

هنالك مجموعة من الدوافع التي ساهمت في ظهور الجامعة من الجيل الرابع أهمها:

1. متطلبات الصناعة 4.0: تتطلب طبيعة العمل المتغيرة خريجين يتمتعون بمهارات جديدة.
2. التطورات التكنولوجية: توافر ونضج التقنيات الرئيسية (الذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، والواقع الافتراضي/الواقع المعزز).
3. تغير توقعات المتعلمين: يطالب الطلاب بمزيد من المرونة والتخصيص والتوافق.
4. العولمة والمنافسة: تتنافس الجامعات على نطاق عالمي على الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والتمويل.
5. الحاجة إلى الكفاءة: ضغوط لتقديم تعليم عالي الجودة بكفاءة وفعالية أكبر.

6. التسريع بعد الجائحة: فرضت جائحة كوفيد-19 تبنيًا سريعًا للأدوات الرقمية، مما أدى إلى تسريع التوجهات الحالية.

سادسا: التحديات التي تواجه انشاء الجامعة 4.0

تواجه الجامعة من الجيل الرابع مجموعة من التحديات منها[3]:

1. الفجوة الرقمية (ضمان تكافؤ فرص الوصول إلى التكنولوجيا).
2. تدريب أعضاء هيئة التدريس على أدوات التكنولوجيا التعليمية الجديدة.
3. الاعتبارات الأخلاقية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي ومخاطر خصوصية البيانات والأمن السيبراني.
4. موازنة الأتمتة مع التعليم المُركّز على الإنسان.
5. تطوير أساليب تقييم مناسبة للمهارات الجديدة وأساليب التعلم.

المبحث الثاني

الإطار النظري للحق في التعليم

أولا: مفهوم الحق في التعليم

في جوهره، الحق في التعليم هو الحق العالمي لجميع الأفراد في تلقي التعليم. وهو مُعترف به عالميًا كحق أساسي من حقوق الإنسان، وضروري لممارسة جميع حقوق الإنسان الأخرى[6]. اذ إن الحق في التعليم هو حق إنساني مضمون قانونًا يلزم الدول بضمان التعليم الجيد الذي يمكن الوصول إليه ومتاح ومقبول وقابل للتكيف لجميع الأفراد دون تمييز، مع الاعتراف بدوره الحاسم في التنمية الشخصية والتقدم المجتمعي [7]. ويعني الحق في التعليم أن لكل فرد، بغض النظر عن خلفيته، الحق في الحصول على تعليم جيد. هذا الحق أساسي لممارسة جميع حقوق الإنسان الأخرى، وهو أداة فعّالة للتنمية الشخصية والمجتمعية [8] .

الحق في التعليم حقٌّ أساسيٌّ من حقوق الإنسان مُعترفٌ به عالميًا، ويضمن حصول كل طفل على تعليمٍ مجانيٍّ وإلزاميٍّ دون تمييز. ويستند هذا الحق إلى مبدأ أنَّ التعليم ضروريٌّ لتنمية الأفراد والمجتمعات [9] .

يُعدّ الحق في التعليم عنصرًا أساسيًا في تعزيز القدرات الفردية وتقدم المجتمع. وهو ضروري لمعالجة أوجه عدم المساواة وضمان حصول كل طفل على فرصة التعلم والازدهار. ولذلك، يظلّ أولويةً في أجندات التنمية العالمية ومبادرات حقوق الإنسان[10] .

ثانيا: التطور التاريخي للحق في التعليم

تطور الاعتراف بالتعليم كحق من الحقوق بمرور الزمن. ومن أهمّ المحطات:[11]

1. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948): تنصّ المادة 26 صراحةً على أن "لكل شخص الحق في التعليم".
2. اتفاقية مناهضة التمييز في التعليم (1960): كانت اتفاقية اليونسكو هذه أول صكّ دولي مُلزم قانونًا يُغطي الحق في التعليم تغطيةً شاملة.
3. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966): يُفصّل هذا العهد التزامات الدول فيما يتعلق بالحق في التعليم.
4. اتفاقية حقوق الطفل (1989): تُركّز هذه الاتفاقية تحديدًا على حق الأطفال في التعليم.

كرّست العديد من الدساتير الوطنية أيضًا الحق في التعليم، وغالبًا ما تضمنت أحكامًا مُحدّدة بشأن التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي. في الختام، يُعدّ الحق في التعليم ركنًا أساسيًا من حقوق الإنسان، مؤكدًا على أن التعليم ليس امتيازًا، بل حقٌّ أساسيٌّ ضروريٌّ لرفاهية الفرد والمجتمع. وتقع على عاتق الحكومات المسؤولية الأساسية عن ضمان إعمال هذا الحق لجميع الأفراد الخاضعين لولايتها.

ثالثا: مستويات التعليم

يشمل هذا الحق عمومًا ما يلي[12]:

1. التعليم الابتدائي: يجب أن يكون إلزاميًا ومجانيًا للجميع. ويُعتبر هذا الحد الأدنى من الالتزامات الأساسية.
2. التعليم الثانوي: يجب أن يكون متاحًا للجميع، مع الأخذ في الاعتبار التعليم المجاني تدريجيًا.
3. التعليم العالي: يجب أن يكون متاحًا للجميع بناءً على الكفاءة (الجدارة)، مع الأخذ في الاعتبار التعليم المجاني تدريجيًا.
4. التعليم الأساسي: لمن لم يُكملوا التعليم الابتدائي.
5. التدريب المهني والتقني.

رابعا: أهمية الحق في التعليم

تبرز أهمية الحق في التعليم في الاتي[13]:

1. التنمية البشرية: التعليم أساسي للتنمية الكاملة لشخصية الفرد ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية.
2. التمكين: يُمكّن الأفراد، ويُمكّنهم من المشاركة الكاملة في المجتمع واتخاذ قرارات مستنيرة.

3. الحد من الفقر: التعليم أداة فعّالة لانتشال الأفراد والمجتمعات من براثن الفقر.
4. المساواة: يُساعد على الحد من أوجه عدم المساواة الاجتماعية وتعزيز المساواة بين الجنسين.
5. إعمال الحقوق الأخرى: يُعدّ التعليم شرطًا أساسيًا للتمتع بحقوق الإنسان الأخرى.
6. الديمقراطية والسلام: يُعزز التعليم الديمقراطية والتسامح والسلام والتنمية المستدامة.
7. النمو الاقتصادي: يُسهم التعليم إسهامًا كبيرًا في التنمية الاقتصادية وازدهار البلاد.

خامسا: العناصر الرئيسية للحق في التعليم

تُعرّف الأمم المتحدة هذا الحق باستخدام إطار "العناصر الأربعة"[14]:

1. **الوصول الشامل:** يضمن الحق في التعليم حصول كل فرد على تعليم جيد دون تمييز. ويشمل ذلك التعليم الابتدائي الإلزامي والمجاني لجميع الأطفال، مع توفير التعليم الثانوي والتدريب الفني بشكل تدريجي.
2. **الأثر الاجتماعي والاقتصادي:** يلعب التعليم دورًا حاسمًا في الحد من الفقر وعمالة الأطفال، وتعزيز الديمقراطية والسلام والتسامح. ويرتبط بالنمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي، مما يجعله حجر الزاوية للتنمية المستدامة.
3. **التحديات العالمية:** على الرغم من الاعتراف به، لا يزال ملايين الأطفال حول العالم غير ملتحقين بالمدارس بسبب حواجز اجتماعية واقتصادية وثقافية مختلفة. ووفقًا للتقارير الأخيرة، لا يزال حوالي 244 مليون طفل وشاب غير ملتحقين بالمدارس.
4. **الإطار القانوني:** في العديد من البلدان، يُكرّس القانون الحق في التعليم، مما يُلزم الحكومات بضمان استيفاء المعايير التعليمية. على سبيل المثال، يُلزم قانون الحق في التعليم في الهند الدولة بتوفير التعليم المجاني والإلزامي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و14 عامًا.

الجانب الميداني للدراسة

توطئة:

يختص هذا المحور في اختبار فرضيات البحث من خلال الكشف عن علاقات الارتباط والتأثير بين متغيرات البحث الرئيسة:

1.الفرضية الرئيسة الاولى: الفرضية الرئيسة الأولى: "ترتبط الجامعة 4.0 ارتباطاً معنوياً مع ضمان الحق في التعليم، كما يتضح من الممارسات والتطبيقات في جامعة الكوت الاهلية." وتم اختبار هذه الفرضية من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS v.26)، كما في الجدول (1).

جدول (1) اختبار علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة

		SL
QOS	Pearson Correlation	.833**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	73
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS V. 26

تشير النتائج الواضحة في جدول (1) إلى ان المتغير المستقل (الجامعة 0.4) له علاقة ارتباط موجبة ومعنوية بالمتغير التابع (الحق في التعليم) على المستوى الكلي لمتغيري الدراسة، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (0.833) وبدلالة معنوية (0.000)، وباعتماد هذه النتائج تقبل فرضية الارتباط الرئيسة الاولى بين متغيرات الدراسة.

2.لفرضية الرئيسة الثانية: يؤثر الجامعة 0.4 تأثيراً معنوياً في المتغير المعتمد الحق في التعليم على المستوى الكلي لمتغيري الدراسة، ولكي يتم اختبار هذه الفرضية تم بناء أنموذجاً هيكلياً لبيان مسار علاقة التأثير بين المتغيرين (الجامعة 0.4 والحق في التعليم)، وتم استخراج النتائج بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Smart PLS) وجاءت النتائج كما في الشكل (1) والجدول (2).

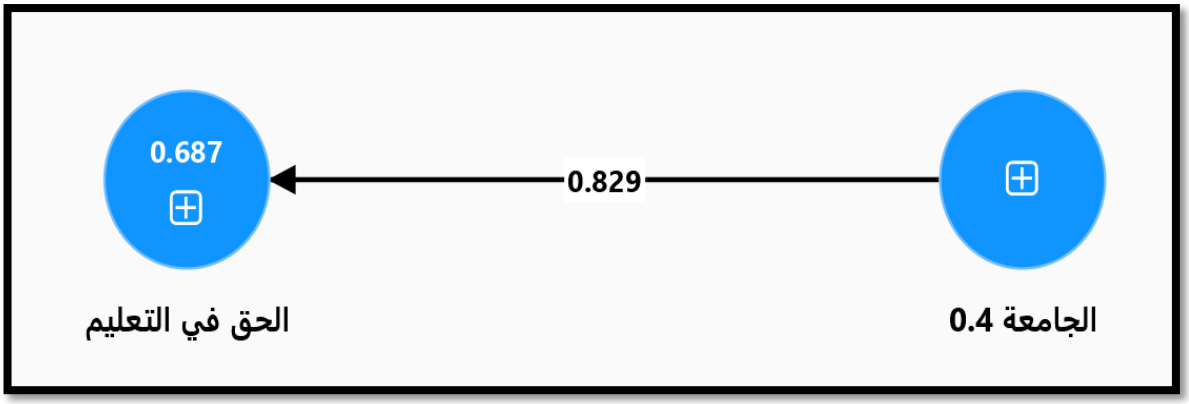

شكل (1) انموذج اختبار فرضية التأثير الرئيسة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Smart PLS v.3.3.2

يتبين من خلال النتائج الظاهرة في الشكل (1) والجدول (2) بوجود تأثير معنوي للمتغير المستقل الجامعة 0.4 في المتغير المعتمد الحق في التعليم بمقدار (0.829) وبحدود معنوية (0.000)، بمعنى ان متغير الحق في التعليم يزداد بمقدار (82%) بزيادة متغير الجامعة 0.4 وحدة واحدة، أيضاً ان متغير الجامعة 0.4 يفسر (68%) من التغيرات التي تحصل في متغير الحق في التعليم وهي قيمة معامل التفسير (R2=0.687)، وعند اعتماد هذه النتائج يتم قبول فرضية التأثير الرئيسة التي مفادها (تؤثر الجامعة 0.4 تأثيراً معنويا في المتغير المعتمد الحق في التعليم على المستوى الكلي لمتغيري الدراسة).

الجدول (2) نتائج فرضية التأثير الرئيسة

مسار الفرضية	معامل التأثير β	قيمة R^2	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى المعنوية	نتيجة الفرضية
الجامعة 0.4 -> الحق في التعليم	0.829	0.687	0.087	13.548	0.000	مقبولة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Smart PLS v.3.3.2

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

تُسلّط الدراسة التي تناولت دور الجامعة 4.0 في جامعة الكوت الاهلية الضوء على عدة استنتاجات رئيسية تتعلق بدمج التكنولوجيا في التعليم وأثره على ضمان الحق في التعليم:

1. تُشير الدراسة إلى أن جامعة الكوت قد بدأت بدمج عناصر الجامعة 4.0، مثل منصات التعلم الإلكتروني (LMS)، والموارد الرقمية، وقنوات الاتصال المُحسّنة. تُظهر هذه المبادرات إمكانية توسيع نطاق الوصول إلى المواد التعليمية والخدمات الإدارية، مما قد يُساعد على تجاوز القيود الجغرافية أو الزمنية لبعض الطلاب، وبالتالي دعم بُعد إمكانية الوصول للحق في التعليم جزئيًا.
2. على الرغم من التقدم المُحرز، لا تزال هناك تحديات كبيرة تتعلق بالفجوة الرقمية. ومن المُرجّح أن الدراسة كشفت عن تفاوتات بين الطلاب فيما يتعلق بالوصول إلى اتصال إنترنت موثوق، وأجهزة رقمية مُناسبة، ومهارات الثقافة الرقمية اللازمة للاستفادة الكاملة من مبادرات الجامعة 4.0. هذا يعيق الإعمال العادل للحق في التعليم، مما قد يضر بالطلاب من خلفيات اجتماعية واقتصادية أدنى أو أولئك الذين يعيشون في مناطق نائية.
3. يُعدّ تطبيق إجراءات ضمان الجودة أمرًا أساسيًا للحفاظ على المعايير التعليمية. وتُركّز مؤسسات مثل جامعة الكوت بشكل متزايد على تقييم الجودة لتلبية المعايير التعليمية العالمية، وهو أمر حيوي لضمان حصول الطلاب على تعليم عالي الجودة يُؤهّلهم لسوق العمل.
4. في حين توفر الأدوات الرقمية فرصًا لأساليب تدريس مبتكرة (مثل المحاكاة والمحتوى التفاعلي)، إلا أن دمجها في ممارسات التدريس يبدو غير متكافئ تشير الدراسة إلى أنه

على الرغم من توافر الموارد، إلا أن التحول التربوي نحو التعلم الشخصي القائم على البيانات والتفاعلي - وهي المبادئ الأساسية للجامعة 4.0 لتحسين جودة التعليم - لا يزال في مراحله الأولى. ويبدو أن جاهزية أعضاء هيئة التدريس وتدريبهم من العوامل الرئيسية التي تؤثر على فعالية التطبيق.

5. تشير النتائج إلى أن تطبيقات الجامعة 4.0 الحالية في الكوت تركز بشكل أكبر على الكفاءة الإدارية (مثل التسجيل عبر الإنترنت وتوزيع الدرجات) بدلاً من التحول الجذري في عملية التدريس والتعلم لتكون أكثر تكيفًا وشخصية وتركيزًا على المهارات لمواكبة عصر الصناعة 4.0. تطوير مهارات الاستعداد للمستقبل: ثمة إدراكٌ لضرورة تزويد الطلاب بالمهارات ذات الصلة بالاقتصاد الرقمي. ومع ذلك، تُشير الدراسة إلى ضرورة دمج هذه المهارات (مثل تحليلات البيانات، ومحو أمية الذكاء الاصطناعي، والتعاون الرقمي) على نطاق المناهج الدراسية بشكل أكثر منهجية، بما يتجاوز الدورات المتخصصة.

6. أن تقنيات الجامعة 4.0 هي أدوات يُمكنها تسهيل جوانب الحق في التعليم (وخاصةً الوصول إليه، وربما الجودة)، ولكن وجودها بحد ذاته لا يضمن ذلك. يعتمد التنفيذ الفعال بشكل كبير على التخطيط الاستراتيجي، والتنفيذ العادل، والابتكار التربوي، والدعم المستمر لكلٍّ من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

ثانيا: التوصيات

بناءً على النتائج، يمكن تقديم عدة توصيات لتعزيز دور الجامعة 4.0 في ضمان الحق في التعليم في جامعة الكوت الاهلية:

1. ينبغي على الجامعة مواصلة الاستثمار في البنية التحتية والموارد التكنولوجية لدعم التعلم المدمج وغيره من أساليب التدريس المبتكرة. ويشمل ذلك توفير التدريب لأعضاء هيئة التدريس لاستخدام هذه التقنيات بفعالية في تدريسهم.
2. سيساعد تطبيق أطر عمل فعّالة لضمان الجودة في الحفاظ على المعايير التعليمية وتحسين نتائج الطلاب. وينبغي إنشاء تقييمات منتظمة وآليات تغذية راجعة لضمان التحسين المستمر.
3. ينبغي إعطاء الأولوية للمبادرات التي تهدف إلى تحسين التواصل بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس. قد يشمل ذلك ورش عمل، وجلسات تقييم، واستخدام منصات رقمية لتسهيل التفاعل والدعم بشكل أفضل.
4. إن تشجيع استخدام استراتيجيات التعلم النشط، مثل التعلم القائم على المشاريع، يمكن أن يعزز بشكل كبير مشاركة الطلاب ونتائج التعلم. ينبغي على الجامعة توفير الموارد والدعم لأعضاء هيئة التدريس لدمج هذه الأساليب في مناهجهم.

المصادر

[1] Gorina, L., & Polyakova, E. (2021). University 4.0 within the context of the sustainable development of higher education. In E3S web of conferences (Vol. 250, p. 04002). EDP Sciences.

[2]Mian, S. H., Salah, B., Ameen, W., Moiduddin, K., & Alkhalefah, H. (2020). Adapting universities for sustainability education in industry 4.0: Channel of challenges and opportunities. Sustainability, 12(15), 6100.

[3]Rocha, Á., Gonçalves, M. J. A., da Silva, A. F., Teixeira, S., & Silva, R. (2022). Leadership challenges in the context of university 4.0. A thematic synthesis literature review. Computational and Mathematical Organization Theory, 28(3), 214-246.

[4]Efimov, V., & Lapteva, A. (2017). University 4.0: philosophical analysis. In ICERI2017 Proceedings (pp. 589-596). IATED.

[5]Giesenbauer, B., & Müller-Christ, G. (2020). University 4.0: Promoting the transformation of higher education institutions toward sustainable development. Sustainability, 12(8), 3371.

[6]Zendeli, E. (2017). The right to education as a fundamental human right. Contemporary Educational Research Journal, 7(4), 158-166.

[7]Black, D. W. (2018). The constitutional compromise to guarantee education. Stan. L. Rev., 70, 735.

[8]Edeji, O. C. (2024). Neo-liberalism, human capital theory and the right to education: Economic interpretation of the purpose of education. Social Sciences & Humanities Open, 9, 100734.

[9] Antoninis, M., Alcott, B., Al Hadheri, S., April, D., Fouad Barakat, B., Barrios Rivera, M., ... & Weill, E. (2023). Global Education Monitoring Report 2023: Technology in education: A tool on whose terms?.

[10]Clements, N. (2023). WIDENING PARTICIPATION, EVALUATION AND PERFORMANCE: Using critical discourse analysis to explore performativity within English higher education access and participation plan (2020-2025), regulatory guidance and accompanying texts. Widening Participation and Lifelong Learning, 24(3), 56-80.

[11]Chawla, A. (2023). New Education Policy 2020: Evolution, Key Milestones, and Prominent Features. International Journal for Multidisciplinary Research, 5(4), 1-14.

[12] Yardley, S., & Dornan, T. (2012). Kirkpatrick's levels and education 'evidence'. Medical education, 46(1), 97-106.

[13]Golubeva, T., Korotaeva, I., Rabadanova, R., & Kovaleva, O. (2023). IMPLEMENTING THE RIGHT TO RECEIVE EDUCATION IN THE CONTEXT OF DISTANCE LEARNING TECHNOLOGIES. Relações Internacionais no Mundo, 6(39).

[14] Veriava, F., & Paterson, K. (2020). The right to education. In Research handbook on economic, social and cultural rights as human rights (pp. 113-136). Edward Elgar Publishing.